

## طريق العراق نحو المصالحة

تقرير من 22 مقابلة متعمقة  
اجريت في تشرين الاول 2015



اظهرت (مقابلات متعمقة)1 تم اجراها في العراق مع قيادات دينية، سياسية، وعشائرية، وقادة مظاهرات وشخصيات اجتماعية بان المصالحة هي عامل جوهري لتحقيق تقدم في العديد من التحديات التي تواجه البلاد. استخلص الجزء الأكبر من المقابلات المنفردة التي تم اجراؤها مع عدد من القيادات النخبة في جميع انحاء البلاد على ان العراق يمضي في المسار الخاطئ نتيجة للاقتصاد الضعيف، و الفساد المستشر، و انعدام الثقة بالمؤسسات الديمقراطية، والظروف الامنية السيئة، وجميع هذه المشاكل ادت الى تفاقم الطائفية.

توزيع المقابلات					
المجموع	غير محدد	الکرد	الشيعة	السنة	
7	0	2	2	3	زعماء عشائر
7	0	2	3	2	زعماء دين
6	0	2	2	2	قادة مجتمع
2	2	0	0	0	قادة مظاهرات
22	2	6	7	7	المجموع

يتفق معظم هؤلاء على ان الطبقة السياسية هي التي تغذي الانقسامات الطائفية في العراق وتُمثل العائق الأكبر لتهيئة رؤية موحدة للبلاد. مع هذا، فان هؤلاء الذين تم مقابلتهم أعتبرو الطبقة السياسية وقياداتها كأحد العوامل المهمة لتحقيق المصالحة في حال وجدت الرغبة.

في حين يمكن للقادة السياسيين لعب دوراً مركزياً، كشفت المقابلات عن وجود تيارات خفية من التوترات الطائفية في المجتمع العراقي تحتاج أيضاً إلى معالجة. ويمكن للعمل الموحد والضغط المستمر من أفراد المجتمع أن يساعد على تحقيق الإرادة السياسية لمعالجة التوترات المتأصلة بين العراقيين أنفسهم.

ولتبنى المصالحة، من المهم فهم ما هو معنى المصالحة، ومن يجب ان يشارك في عملية المصالحة، وكيف يجب تنفيذ المشروع. فتقريباً في جميع المقابلات، كان التعليق او السؤال الاول لهؤلاء القادة على موضوع المصالحة هو: "ما الذي تتكلم عنه؟ المصالحة مع من؟ و عن ماذا؟ لذلك أي جهود للمصالحة في العراق تحتاج لمعالجة هذه المسائل الأساسية بطريقة واضحة وموجزة عند وضع المعالم المحددة للمشروع، واثناء التعامل مع النتائج التدريجية، و التوقعات.

تتطلب جهود المصالحة ايضا معالجة المعوقات المتواترة التي حددها القادة. بغض النظر عن الفهم المنتشر بان القيادات السياسية تسعى فقط الى تحقيق مصالحها الشخصية، تم تشخيص قضايا اخرى كمعوقات مثل: النظام القضائي المُسيء، الفساد المُستشر على جميع المستويات في الحكومة، التوزيع الغير العادل للموارد، وجود مُسلحين خارج سيطرة الحكومة، و نظام التعيينات المبني على اساس الهوية والذي يُعتقد الكثير انه يزيد من التوترات الطائفية بدلاً من الحد منها.

1 قامت شركة كرين بيرك رونسبير للبحوث (GQR) مع الشركة المستقلة للإدارة والدراسات الاجتماعية (IIACSS) باجراء 22 مقابلة متعمقة مع قادة عشائريين، و دينيين، ومجتمع و قادة مظاهرات في جميع انحاء العراق ما بين، 19 من تشرين الاول و 16 من تشرين الثاني ( 11 في بغداد، 5 في البصرة، 4 في اربيل، 2 في السليمانية) تضمنت كل مجموعة من القادة اكراد، شيعة، و سنة بالتساوي، ماعدا قادة المظاهرات. كل النتائج هي نوعية وبطبيعتها لا تمثل إحصاءاً. قامت شركة GQR باعداد النسخة الاولى لهذا التقرير. و سوف يختبر استطلاع مقبل هذه الأفكار تجريبياً بين عامة السكان، وكذلك لدى عينة أكبر من القادة.

وعلى الرغم من أن هذه العقبات واسعة جدا ويصعب التغلب عليها، تساعد المقابلات على تطوير الطريقة الذي يمكن أن تجلب مجاميع مختلفة جنباً إلى جنب تحت قبة المصالحة. كما لوحظ في استطلاعات الرأي السابقة التي قام بها المعهد الديمقراطي الوطني، أن العراقيين يشعرون بالارهاق من رؤية بلادهم كدمى بيد الآخرين، سواء من الشرق أو الغرب. بالإضافة إلى ذلك، العديد من القادة لهم موقف من فكرة تحديد طائفة او عرق شخص ما وفضلوا أن يُسمى "عراقي" <sup>2</sup>. يجب أن تُعبأ أي جهود للمصالحة بشكل يضع الهوية العراقية فوق الطائفة أو العرق أو القبيلة. وبما أن هذه "الهوية العراقية" مدفوعة من قبل عدو مشترك، لتدخل الدول الأجنبية في شؤون العراق الداخلية، يجب ان تكون جهود المصالحة للعراقيين ومن العراقيين بغية خلق عراق واحد.

يساعد استطلاع الرأي الوطني العام على إضفاء المزيد من الوضوح على نتائج المقابلات، والتي يمكن أن تسهم في وضع خارطة طريق أولية للمصالحة من خلال معالجة قضايا (من، و لماذا، وكيف).

## المصالحة ضرورية ومهمة

يرى قادة الدين، والعشائر، والمجتمع، والمظاهرات ان تحقيق المصالحة الوطنية في البلد أمر ضروري ومهم. بالرغم من عدم ذكرها على الفور من قبل معظم القادة، لكن كثيراً ما كانوا يعتبرون المصالحة أولوية قصوى لهذا البلد. قال احد قادة المظاهرات، "المصالحة مهمة على جميع المستويات: العائلة، العشيرة، الفئة، الحزب، الحكومة و مع البلدان الاخرى". وقال زعم عشائري كردي شيء مشابه "المصالحة نقطة ايجابية اذا ما حصلت في العراق، فالمصالحة هي سبب الامن والسلام في العالم اجمع".

يرى هؤلاء القادة ان غياب المصالحة أمر يضُر المواطنين العراقيين في المقام الأول، وليس القادة السياسيين، حيث زعموا أن التوترات (القائمة التي يمكن ان تُخفف من خلال المصالحة الناجحة) تؤدي إلى الموت والمعاناة و "القسوة" على العراقيين العاديين بشكل يومي. وقال زعيم عشائري شيعي "اذ لم يكن هناك مُصالحة، فهذا يعني سيكون هناك موت، و دمار، و خسائر بشرية ومادية، والمواطن هو من سيدفع الثمن".

كان الشعور السائد بين هؤلاء القادة المشاركون في المقابلات أن التوترات داخل العراق قد أصبحت قضية رئيسية فقط في السنوات التي تلت سقوط نظام صدام حسين. ومع ذلك، كشف هؤلاء القادة ان التوترات في العراق صنعت في سنوات عديدة حيث عملت سياسات صدام الاستبدادية على قمع التوتر الطائفي، ولكن لم تعالجه بشكل صحيح. وبالتالي، المصالحة يجب أن تُعالج أيضاً انقسامات ذات جذور عميقة، و قديمة، ومعقدة للغاية. وضح زعيم عشائري سني قائلاً " يدعون أنهم على ما يرام مع بعضهم البعض، يضحكون مع بعضهم، في حين أنهم يكرهون بعضهم البعض، ونحن جميعاً نعرف ذلك. على سبيل المثال، السنة يقولون أنهم بالفعل قدموا الكثير من أجل المصالحة، في حين أنهم في الواقع لم يفعلوا ذلك. كل من السنة والشيعية تلتخطت ايدهم بالدماء". إضافة الى ذلك، اشار زعيم عشائري شيعي " ان الحس الطائفي بدأ في الارتفاع ليس من قِبل الناس، ولكن من قِبل أولئك الذين لديهم طموحات في السلطة، أعني السياسيين. وقد أثر هذا الشعور بشكل واضح خلال عهد صدام حسين عندما رحل الشيعة، مدعياً أنهم كانوا من أصل إيراني ... كان هناك استبعاد للشيعة من قبل الحكومة، وهذا الأمر اصبح أعمق بعد عام 1991".

ستكون المصالحة هي العامل الاهم الذي سيحدد مسار العراق، حسب بعض هؤلاء القادة، فلا يمكن تحقيق تقدم حقيقي لمجموعة واسعة من القضايا الا اذا بدأ العراقيون بتحديد، ومناقشة، وحل مظلهم الاساسية. وضح احد الوجهاء الشيعة "ستقود المصالحة البلد الى الاتجاه الصحيح، فاذا لم نتصالح ونتفق مع بعضنا البعض، فلن نحقق اي شيء". مع هذا، يُعتقد البعض ان المصالحة هي علامة تدل على تحسن امور اخرى، من ضمنها الاقتصاد و الفساد و التوزيع العادل لموارد الدولة.

يرى القادة الذين تم مقابلتهم، ان رئيس الوزراء و مجلس النواب يتحملون المسؤولية الاكبر في تحريك عملية المصالحة اكثر منهم أو من عامة الناس. وقد تم تحديد القادة السياسيين والمؤسسات الوطنية، في جزء منه، لأنها تعتبر الجهات التي لديها القدرة فعلاً على إنجاز الأمور. فقد اشار زعيم عشائري سني "على رئيس الوزراء التصرف بكل شيء لانه على قمة هرم السلطة". عموماً، وضع القادة المشاركون في المقابلات اللوم على الإرادة السياسية للمصالحة على المستوى الوطني حيث يرون انها غير متوفرة. "يحتاج العراقيون الى قرارات شجاعة وقوانين تُسن من قبل البرلمان وكذلك الإرادة السياسية بغية فرض القانون على الجميع"، قال ذلك زعيم عشائري شيعي. ستعمل الحكومة والقادة السياسيين فقط من خلال ضغط الرأي العام، فعلى الرغم من أن كل قادة المظاهرات الذين تمت مقابلتهم يعتقدون ان المواطن العادي يفقر الى امكانية التأثير لإحداث تغيير حقيقي، ولكنهم مازالوا يعتقدون أن قوة عامة العراقيين تكمن في التعبير عن آرائهم. "لماذا لا يخرج العراقيين انفسهم ليتكلموا؟ أنهم ينتظرون الحكومة لتتظرو في مشاكلهم، ولكن لماذا لا يثيرون هم هذه المواضيع، و يقبلون الطاولة على السياسيين؟" تسائل احد قادة المظاهرات.

(2) مع ذلك، يجدر الإشارة، على نحو مختلف، الى ان القادة المشاركون في المقابلات قدموا بعض التصريحات التي يمكن ان تفسر على انها طائفية بطبيعتها

## تعريف المصالحة

قبل أن تحدث المصالحة، من الضروري تحديد ماذا تعني المصالحة. تُعرف مجموعات مختلفة "المصالحة" بشكل مختلف، بما في ذلك من هي الجهات التي تحتاج أن تتصالح، لماذا يجب أن يكون هناك مُصالحة، وكيف ينبغي أن تتحقق هذه المصالحة. الاسئلة التي تدور حول (من يجب ان يتصالح بمن)، كانت موضوع مشترك للقادة الذين تم مقابلتهم. وقال زعيم عشائري شيعي، "هناك نوعان من الاسئلة الرئيسية التي علينا أن نركز عليها بخصوص المصالحة. السؤال الاول هو مع من ينبغي ان نتصالح؟". الجواب على هذا السؤال ربما يكون اكثر ما اختلف عليه القادة الذين تم مقابلتهم. فالعديد ينظرون للمصالحة على انها عملية خلق الثقة بين الشيعة والسنة، بينما يرى البعض ان الثقة يجب ان تخلق ما بين العرب والكرد. ومع ذلك، يتساءل آخرون عن اهمية القضاء على التوترات ما بين البعثيين والاخرين، بين المعتقلين وغيرهم من المدنيين ، أو حتى بين الدول الأجنبية.

على الرغم من اختلاف الآراء، يبدو من الواضح ان القادة الذين تم مقابلتهم يرون ان المصالحة الوحيدة المهمة التي حقا سوف يكون لها تأثير على مستقبل العراق هي ما بين القادة السياسيين أنفسهم. حيث قال زعيم عشائري سُني، "اذا تصالح السياسيين مع بعضهم البعض ستستقر الأوضاع في البلد". دون بذل جهود جادة لدمج المصالحة داخل المشهد السياسي في العراق، يرى اغلبهم ان تحقيق التقدم في البلاد امر مستحيل. وعلق زعيم ديني شيعي قائلاً: "يجب على الأطراف السياسية أن تترك الخلافات وانتمائاتهم الطائفية والعرقية جانبا، وينبغي أن يكون هناك تنسيق وتعاون بين الأطراف".

المصالحة بين القادة السياسيين ليست سوى جزء من هذه الجهود، فبالإضافة إلى الخلاف حول أي من شرائح المجتمع هي في أمس الحاجة إلى التوافق على المطالب الأساسية، اشار البحث الى اختلاف القناعات ما بين القادة الذين شاركوا في المقابلات. على الرغم من أن العديد من هؤلاء القادة يدعون الى عدم التفكير في الطائفية ويعبرون عن نفور صريح عندما يطلب منه رؤية الأشياء من هذه الزاوية، فإن معظم هؤلاء القادة ينظرون الى العالم من خلال عدسة الطائفية، حتى لو لم يكونوا مُدركين لذلك. فمن الواضح ومن خلال المناقشات ان هذه الفروق الدقيقة تكشف عن التحدي الكبير الذي يواجه القادة السياسيين العراقيين في موضوع المصالحة.

يشير هذا الاستنتاج بقوة، جنباً إلى جنب مع أبحاثنا السابقة، إلى أن هناك حاجة أيضاً إلى جعل المصالحة على المستوى المجتمعي وليس فقط بين القادة السياسيين. "الآن، تمتلئ السليمانية و اربيل و دهوك بالعرب الذين حصلوا على مساعدة الكرد، ويتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها الاكراد، ولكن هل يمكن للأكراد ان يعيشوا مثل العرب إذا ما سافروا إلى بغداد أو أي من المدن الأخرى في وسط وجنوب العراق؟" تسأل زعيم عشائري كردي قائلاً، "نحن حتى لا نستطيع ارتداء ملابسنا الكردية هناك. لذلك، اعتقد ان المصالحة لا تقتصر على حل النزاعات التاريخية او المشاكل الحالية فالموضوع لا علاقة له بلوقت. بدلا من ذلك، من الضروري الحد من المشاكل القبلية والوطنية بين فئات معينة". فيما قال زعيم ديني شيعي: "يقوم زعماء دين سنة بإيهام المجتمع السني بان الشيعة يحملون مشاعر كراهية نحوهم وايضا أننا نريد قتلهم، وهذا ليس صحيحاً... من غير المعقول بالنسبة لي التضحية باطفالي من أجل تحرير الانبار والموصل و الفلوجة فيما يقوم اهل السنة بفتح الأبواب أمام داعش".

اختلف القادة الذين تمت مقابلتهم أيضا حول اتجاهات التي يجب ان تأخذها جهود المصالحة. على سبيل المثال، هل يجب أن تركز على أخطاء الماضي أو تتعامل مع الحاضر؟ يرى البعض أن الاعتراف والمسامحة في ما يخص الاحداث في الماضي خطوة أساسية في التعامل مع القضايا الراهنة. "لقد بنيت هذه القضايا على المشاكل التي وقعت في الماضي، فإذا تجاوزنا هذه المشاكل، سيكون من الأسهل بالنسبة لنا تجاوز مشكلاتنا الحالية" قال ذلك زعيم ديني سُني. ومع ذلك، رأى آخرون أنه من الافضل بكثير تبني نهج نسيان الماضي و وضع كل الاهتمام على تحديد القضايا التي تعاني منها البلاد حالياً. "ذهب الماضي وعفا الله عما سلف" قال زعيم ديني سُني. وأشار احد وجهاء المكون الشيعي قائلاً "دعونا نترك ما حدث في الماضي، فالآن علينا أن نكون مُتحددين كي نحدد نقاط واضحة يمكن لها ان تساعدنا في اعادة بناء بلدنا".

## خمس عقبات رئيسية أمام المصالحة

ان طريق العراق نحو المصالحة ممتلئ بتحديات منتظمة ومتأصلة بشكل عميق في المجتمع، وهناك ايضا لوم على القوى الخارجية مثل الولايات المتحدة الامريكية، ايران، و تركيا. على الرغم من أن الأبحاث تشير إلى عدة خطوات محتملة للمضي قدماً، سنتناولها أدناه والتي هي في الواقع متناغمة مع نتائج الاستطلاع، يجب معالجة التحديات المحددة من خلال أي عملية مصالحة.

**1- يدعم السياسيون المنتفعون التوترات الطائفية.** تقريبا، اتفق جميع القادة الذين تم مقابلتهم على ان العائق الرئيسي نحو تحقيق المصالحة هي الطبقة السياسية، حيث ينظر الى الاغلبية العظمى من السياسيين على انهم اشخاص يعملون لتحقيق مصالحهم الشخصية، ويسعون الى ملئ جيوبهم وزيادة نفوذهم، غير مكثرئين بمساعدة عامة العراقيين. وبين زعيم عشائري سُني "كل شي يسير بالاتجاه الخاطي بسبب السياسيين، فكلهم عادوا الى العراق لتحقيق مصالحهم الشخصية غير مكثرئين للبلد. اذا ما كانوا

شيعية، أو سنة، أو مسيحين، جميعهم يعملون لانفسهم فقط". فيما اشار زعيم عشائري شيعي، "لا ارى ايٍ منهم يطلب من البرلمان تقديم الخدمات للشعب... فهم يُفكرون فقط بسرقة اموال الشعب".

نظراً الى المصالح الشخصية المفترضة، يُنظر الى السياسيين على انهم غير راغبين بتغيير الوضع الراهن الذي خدم منافعهم لفترة طويلة. في الواقع، يعتقد بعض القادة الذين شاركوا في المقابلات، ان السياسيين يتعمدون تأجيج الطائفية في نسيج المجتمع العراقي بغية الفوز بالاصوات الضرورية لبقائهم في السلطة. حيث قال زعيم عشائري سني "من الواضح ان السياسيين يريدون الطائفية، ولكن لا يريدوها من الداخل لان حصتهم ستقل". بمعنى أن السياسيين يستفيدون فعلاً من الطائفية على نطاق واسع.

اغلب القادة الذين تمت مقابلتهم حدوا رئيس الوزراء على انه الشخص الملائم داخل هيكل الحكم في العراق الذي يمتلك صلاحيات تنفيذ خطوات المصالحة. مع هذا ان معظم الذين تمت مقابلتهم يعتقدون ان الطبقة السياسية تقف عقبة امام جهود تحقيق المصالحة. قال احد وجهاء المجتمع السني " كان هناك امل لتحقيق المصالحة لاني رأيت في رئيس الوزراء حيدر العبادي عندما تسنم منصبه الرغبة على العمل، ولكنهم لم يسمحوا له بالعمل، والدليل على ذلك انه استسلم لكثنته رغم ان الناس التفو من حوله". وبالمثل، ذكر زعيم ديني شيعي "ان رئيس الوزراء غير قادر على اقالة أي مسؤول من منصبه، وانسه لا يستطيع حتى دمج الوزارات وخفض رواتب المسؤولين. وقال ايضا "ان رئيس الوزراء لم يحرز أي تقدم. لقد سمعت أنه طلب منهم فعل ذلك، لكنهم لا يستمعون له".

يعتبر غياب التوافق في الآراء على المستويات العليا من السلطة مصدر رئيسي للقلق، حيث يرى القادة الذين شاركوا في المقابلات وجود عدم اتفاق مابين السياسيين على العديد من الاموار ذات الصلة بالمصالحة. الاسئلة (من، ولماذا، وكيف) التي تم مناقشتها اعلاه، وكذلك السؤال الذي يقول هل اصلاً هناك حاجة للمصالحة. ستكون المصالحة اقرب الى المستحيل بدون توافق على المستويات العليا من السياسيين، حتى بعد عقد النقاشات وتنفيذ القرارات. يرى القادة الذين شاركوا بالمقابلات، على السياسيين معالجة مسألة غياب التوافق قبل العمل على مشروع المصالحة.

**2- انتشار الفساد و النظام القضائي المتحيز.** مازال الفساد المستشري مشكلة جديّة للعراقيين. يرى العديد من القادة المشاركين في المقابلات ان الفساد اصبح سنة، حيث اصبح الفساد جزء طبيعي في الحياة بغياب العقوبات والانظمة التي تمنع او تعاقب المتورطين. قال زعيم عشائري شيعي "بالطبع هنالك عائق كبير امام المصالحة، و هو الفساد. هو ليس فقط بعائق، وانما كارثة او سرطان او فايروس، ولا اعتقد بوجود من هو قادر على الوقوف بوجه الفساد لانه لم يعد يُعتبر شيء معيب في المجتمع". يرى بعض القادة المشاركين في المقابلات ان الفساد هو المقياس لتمثيل السياسيين. "على السياسيين الخوف من الله، انهم يتظاهرون على انهم يحاربون من اجل السنة او الشيعية ولكنهم في الحقيقة لا يقومون بذلك" هذا ما اشار اليه زعيم عشائري سني.

يشوه الفساد مفاهيم العدالة والنظام القضائي للبلد، حيث يرى القادة المشاركون في المقابلات المجتمع بانه فوضوي، مع غياب قضاة مستقلون وغياب فهم واضح عن الجهة التي تمتلك السلطة للاعتقال واحتجاز المواطنين. وقد تحير الكثيرون حول كيفية القبض على شخص مهم له صلة بقضايا فساد واحالته الى المحكمة. فوضح زعيم عشائري شيعي قائلاً "مع كل الاحترام الى القضاة، ولكن اغلبهم مرتشون وخاضعون لتاثير الحكومة".

ترتبط هذه المشاعر بالمواقف المعقدة تجاه مفهوم العفو، حيث يوافق اغلب القادة المشاركون في المقابلات على العفو العام ولكن يشوبهم القلق. العديد منهم رحبوا بالفكرة في بادئ الامر، معترفين بان قانون اجتثاث البعث، و قانون مكافحة الارهاب، وسياسات رئيس الوزراء السابق نوري المالكي ادت الى ترك العديد من العراقيين البريئين قايعين في السجون بدون اي تُهم رسمية او سياق قانوني. ولكن مع ذلك، الاغلبية لم يؤيدوا تطبيقه على هؤلاء المتورطون بدماء العراقيين. يبدو أن هنالك ثقة ضئيلة جدا بإمكانية تنفيذ العفو بشكل صحيح، وهذا الاعتقاد كان مرتبطاً بشكل مباشر بالاعتقاد شبه الجماعي أن القضاء منحاز ويخضع للنفوذ السياسي على نحو واسع. "على الحكومة تعيين قضاة مهنيين وغير فاسدين"، اقترح ذلك رجل دين شيعي. "لقد سُبِس النظام القضائي بالعراق" قال ذلك احد قادة التظاهرات في البصرة، "على القاضي عدم السماح للحكومة بالتدخل في عمله... العفو هو التسامح بين الشعب و الطوائف والسياسيين".

**3- تصلب الموقف الكردي.** يقدم الأكراد تحدياً فريداً من نوعه لتقدم العراق نحو المصالحة. وخلافاً للقادة السنة والشيعية المشاركين في المقابلات، أعرب القادة الأكراد رغبة قوية في الانفصال عن بقية العراق، بدلاً من العمل على المصالحة. لقد طُفح كيل الأكراد بالمسار الذي تسلكه الامور في العراق لدرجة أنهم يفضلون العمل نحو الاستقلال، أو على الاقل مزيد من الحكم الذاتي بدلاً من تحسين العلاقات مع بقية البلد. "تعيش كردستان ازمة اقتصادية سببها بغداد فكيف يمكن لنا ان نتق بهم؟ تسائل رجل دين

كردي. وفي حديث آخر، أوضح زعيم عشائري كردي، "لم يعد من الممكن بناء عراق سليم يعيش فيه الأكراد والشيعية والسنة معاً. لقد اختلطت القضايا السياسية والدينية مع بعضها البعض، لذلك الحل الوحيد الممكن هو من خلال تقسيم العراق". ومع ذلك، اعترف بعض القادة الأكراد على أهمية المصالحة في كردستان والعراق على نطاق أوسع. "يمكن أن يتخلى الأكراد عن فكرة تشكيل دولة مستقلة إذا حدثت المصالحة... المصالحة كفيلة بحل معظم المشاكل الطارئة، مثل القتل والقتال".

**4- تدخل الدول الأجنبية بشؤون العراق.** يُنظر إلى عدد من الدول وخاصة الولايات المتحدة، روسيا، إيران، تركيا، والمملكة العربية السعودية، بأن لها تأثير سلبي شديد على وضع العراق، حيث يحمل مُمثلي المكونات المختلفة في العراق اللوم في كثير من الأحيان على بلدان مختلفة. فيرى هؤلاء القادة ان القوى الخارجية تستفيد من الفوضى واختلال الوضع في العراق لأنه يسمح لهم الانتفاع من النفط العراقي. يُنظر إلى أمريكا وروسيا كأنهما في خضم محاولة لتقسيم الشرق الأوسط على نحو يتلائم مع مصالحهم الخاصة، مع الاخذ بالدور الكبير الذي تلعبه ايران. "أعتقد أن هناك بعض الدول ترهن على جعل العراق في حاجة مستمرة للبلدان الأخرى. انهم لا يريدون للعراق ان يزدهر وينتج ما يحتاج إليه" قال احد قادة التظاهرات في البصرة.

على نحو مماثل، يرى القادة الذين شاركوا في المقابلات بان السياسيين مُستَطر عليهم على نحو كبير من قبل جهات خارجية والذي بدوره يُعمق الاعتقاد بان الطبقة السياسية العراقية لا تنظر إلى شؤون العراقيين. حيث قال زعيم عشائري شيعي، "السوء الحظ يرتبط السياسيين بأجندات خارجية او بعبارة أخرى، هم عملاء وينفذون اجندات دول أخرى هنا في العراق فليس هناك جهات موحدة أو من يهتم لمصلحة العراقيين على محمل الجد". في النهاية، على العراق استخدام تدخل الدول الأجنبية كدافع لجميع الاطراف للعمل مع بعضهم البعض لتحديد هوية عراقية قوية.

**5- الانقسامات تضر الحرب على داعش.** يُعتقد بعض القادة المشاركون في المقابلات بان العراق لن يكون قادراً على هزيمة داعش حقا حتى تتوحد المجموعات المختلفة من العراقيين معاً، فهؤلاء القادة يوحون بأن الحرب بشكلها الحالي تزيد من التوترات من خلال الاعتماد على قوى مسلحة طائفية و الاستيلاء على الأراضي، واستمرار العنف الطائفي. ومع ذلك، بالنسبة لمعظم هؤلاء القادة، وينظر إلى مكافحة داعش بأغلبية ساحقة على انها فرصة لنقل المصالحة إلى الأمام. من وجهة نظرهم، فإن العراقيين يجب ان يتوحدوا لمحاربة عدو مشترك. وعلق زعيم عشائري سني قائلاً: "جميع القبائل بحاجة للتوحد بغية التخلص من داعش. يقول الناس أن داعش هي منظمة سنية، ولكن ليس كل السنة هم من داعش... [الآن] هو أفضل وقت [لتحقيق المصالحة]". وقال زعيم ديني شيعي مردداً: "نعم، [بمشيئة الله يمكن لنا تحقيق المصالحة في الوقت الذي نقاتل داعش]، لأن كل الطوائف يقاتلون داعش ونحن متحدون في ساحة المعركة. ولكن المشكلة هي أن السياسيين [هم من يرفض ان يتوحدوا]"

## دعائم بناء خارطة المصالحة الوطنية

على الرغم من التحديات في تعريف المصالحة ومعالجة العوائق الرئيسية، تم تحديد عدد من الإصلاحات التشريعية و السياسات ذات الأولوية التي من شأنها بناء الثقة في المؤسسات السياسية في العراق ودفع تدابير المصالحة إلى الأمام. بغض النظر عن انتمااتهم، كثير من هؤلاء القادة حددوا إصلاحات و أولويات متشابهة، مع ذلك ان مزيد من البحوث في استطلاع الرأي القادمة سوف تسلط الضوء على قوة هذه القواسم المشتركة.

مما لا شك فيه، أن مسألة تحديد من الذي يحتاج إلى تقديم تنازلات سياسية سيكون امراً مثيراً للجدل للغاية، والدليل على ذلك أن العديد من هؤلاء القادة يشعرون بأنهم ليسو من الطائفة أو القبيلة، أو المجتمع الذي يحتاج إلى "التخلي عن" شيء من أجل المصالحة. ولكن في نفس الوقت، هناك علامة إيجابية على أن هذه المقابلات كشفت قواسم مشتركة أكثر من الخلافات فيما يتعلق ببعض الخطوات الواسعة اللازمة لتحقيق المصالحة.

من المهم أن نأخذ بنظر الاعتبار أن قائمة الخطوات الممكنة لا تشكل في حد ذاتها خطة للمصالحة. تحتاج الخطة أن تأخذ في الحسبان التسلسل، والجدوى، والإرادة السياسية، والاتفاق ما وراء الطائفية، والأولويات المتنافسة، و آراء غير النخبة، و التحيزات العميقة المصنفة التي بنيت على مدى عقود من الانقسام والعنف. ومع ذلك، هنا نقدم قائمة أولية من الحلول المحتملة التي يراها العديد من هؤلاء القادة ضرورية ومجدبة.

**1- اصلاح قضائي شامل.** اثنان من اصل ثلاث قادة شاركوا في هذه المقابلات اعتبروا اصلاح القضاء كأحد اهم متطلبات تحقيق المصالحة، اكثر من اي خطوة اخرى اقترحناها خلال المقابلات. أن تفاصيل الإصلاح القضائي المقترحة متنوعة، ولكن هناك بعض الأفكار الواضحة.

معظم القادة يرون ان الإصلاح القضائي يعني أن أولئك الذين سُجنوا زوراً أو بسبب معتقداتهم السياسية ينبغي الإفراج عنهم. قال عدد من القادة من كل المجموعات، يجب أن يكون لهذا الإجراء الأولوية. تقريبا كل القادة المشاركين في المقابلات ميزوا ما بين أولئك الذين رُجوا في السجون بسبب معتقداتهم وانتماءاتهم، وهم من ينبغي أن يُقدّم لهم العفو، عن أولئك الذين شاركوا بشكل مباشر في القتل أو الإرهاب "من تلطخت أيديهم بالدماء" -هؤلاء يجب أن يُبقى عليهم في السجون. يشير هذا التمييز إلى ضرورة اعطاء المزيد من التركيز على إنشاء هيئة موثوق بها ومستقلة مُكلفة بمراجعة القضايا القانونية للسجناء أو، على الأقل، تحديد مجموعة من المعايير وجدول زمني عاجل لكيفية اعادة النظر في قضاياهم.

وبالنسبة لآخرين، فالإصلاح القضائي هو تحديد من الذي لديه سلطة القبض وكم من الوقت يمكن احتجاز شخص ما دون تهمة أو دون المثول أمام المحاكم. رأيت مجموعة كبيرة من القادة المشاركين في المقابلات أنه في السنوات القليلة الماضية، كانت الطائفية والشهادات الكاذبة هي الدافع وراء الاعتقالات مما أدى إلى خلق استعداد مكونات رئيسية من المجتمع العراقي و ما هو أكثر من ذلك يصل إلى عمل يهدف إلى تقسيم البلد. وقال احد وجهاء الطائفة الشيعية، "[الإصلاحات القضائية ضرورة ملحة لتحقيق المصالحة] لأنه المطلوب الأول للسنة ... فهم يطالبون بنزاهة النظام القضائي وإطلاق سراح المعتقلين الأبرياء". وبالمثل، جادل احد وجهاء المكون السني "إذا تم إصلاح النظام القضائي، فإنه سيكون تعويض عن الأخطاء التي ارتُكبت سابقاً".

ومع ذلك، رأى آخرون جزءاً من الإصلاحات يجب أن يشمل إعادة تنظيم النظام القضائي لضمان استقلالية القضاء وعدم خضوعهم للمشاعر الطائفية المؤثرة. وقال احد وجهاء الطائفة الشيعية، "يجب إعادة العديد من القضاة الذين لديهم تاريخ نظيف، فنحن لدينا العديد من القضاة المستقلين، ولكن نحن نعاني من الطائفية". وتشير هذه المطالب إلى الحاجة للحد من صلاحيات القضاة أو إنشاء لجان مستقلة لتعيين القضاة أو إجراء مراجعات للقضاة المُثيرين للجدل.

كما هو الحال مع أي من هذه الأفكار، لن يكون من السهل التطبيق، ولكن كان هناك اتفاق واسع على أن الإصلاحات القضائية يجب أن تكون على قمة أي خطة للمصالحة.

**2- توزيع أكثر عدالة للموارد.** قالت أغلبية ضئيلة من القادة المشاركين في المقابلات، ان وضع نظام لتوزيع الموارد أكثر عدالة امر بالغ الأهمية لتحقيق المصالحة و يأتي ذلك بعد أهمية الإصلاح القضائي. و اعرب القادة المشاركون في المقابلات من جميع المكونات عن استيائهم و ادراكهم للحقيقة ان فقط هؤلاء الذين لديهم ارتباطات سياسية ينتفعون من الثروة و الموارد الكبيرة للبد. وهناك ايضا شعور ان المكونات "الآخري" تعيش في حال افضل او محافظات معينة تحصل على حصة اكثر من المُنصف.

المطالبة بتوزيع عادل للموارد قوية بشكل خاص في كردستان حيث الخلاف لفترة طويلة على مسألة اطلاق مخصصات الاقليم من أموال الحكومة والذي تأخيرها يعني عدم دفع الرواتب. قال احد الوجهاء في كردستان "العراق بلد غني جدا. ومع ذلك، يبقى العراقيين بالانتظار من شهر إلى آخر للحصول على رواتبهم. هل هذا يعقل؟ ينبغي ان يحصل كل فرد على حصة من اموال العراق".

اذا ما نظرنا ابعد من مجرد ايجاد حل لمشكلة الموازنة مع كردستان، جزء من الحل يمكن أن يكون في إتاحة معلومات عن الموازنة العامة على نحو يسهل الوصول إليها و ايضا دفع القادة السياسيين لتوضيح كيف يتم اتخاذ قرارات الموازنة الخاصة بالمحافظة، مثل كيف تم تحديد المبلغ المخصص؟ متى سيتم الدفع؟ كيف تمت المناقشات الخاصة بالمشاريع على مُستوى المحافظة؟

مرة أخرى، لن يكون من السهل تنفيذ أي من هذه الأفكار ، ولكن القادة السياسيين بحاجة لقبول هذا الامر وهو أن هناك حالياً شعور بعدم المساواة وأن توفير معلومات واضحة يُمكن على الأقل ان يساهم في تخفيف بعضاً من مشاعر المرارة الموجودة.

في حين يرى هؤلاء القادة الحاجة لتوزيع منصف للموارد، فإن معظمهم يشعرون بأن اللامركزية، أو وضع مزيد من سلطة اتخاذ القرار في أيدي المحافظات ليست هي الخطوة الأكثر أهمية في تحقيق المصالحة. تشير هذه المقابلات والبحوث السابقة التي قمنا بها في العراق ان الاغلبية (خارج كردستان) يشعرون بالقلق من وضع سلطة اتخاذ قرار إضافية في أيدي السلطات المحلية حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى تفاقم الانقسامات في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، اعرب العديد من القادة عن قلقهم بأن اللامركزية الواسعة من شأنها اعطاء سلطة اكثر للمسؤولين المحليين، الذين يُعتبرون أكثر فساداً من مسؤولي المركز.

**3- حل الجماعات المسلحة.** على الرغم من الدور المهم الذي تلعبه الجماعات المسلحة مثل وحدات الحشد الشعبي في الحرب على داعش، يُعتقد 43 بالمئة من القادة المشاركين في المقابلات بضرورة نزع سلاح هذه الجماعات بـغية تسهيل المصالحة و تقليل العنف. يُؤكد هذا الشعور على التحديات التي تواجهها تقدم المصالحة في خضم الحرب مع داعش. مع هذا، يُظهر ذلك أيضاً حاجة القادة السياسيين الى التخطيط من الان لكيفية التعامل مع الجماعات المسلحة ما بعد هزيمة داعش.

ويعتقد القادة المشاركون بالمقابلات أن الجماعات المسلحة يعتبرون أنفسهم فوق القانون. قال زعيم عشائري شيعي " تُعتبر الجماعات المسلحة حكومة داخل حكومة... يستطيعون الوصول لاي مكان يريدونه، يقتلون وينصرفون. يستطيعون الدخول لقاعة محكمة واخذ المتهم بدون اي مجابهة، وهم كذلك يقتلون الناس، ويأخذون اموالهم واراضيهم.

يقول آخرون ان عناصر المجاميع المسلحة هم المواطنون الاكثر تطرفا من كل طائفة وهم سبب التوتر والعنف الطائفي. قال زعيم عشائري سني "يعرف الناس الآن أن السنة العاديين لم يحاولوا قتل الشيعة والشيعة لا يريدون قتل السنة، ولكن ما يحصل هو مجرد رد فعل من جانب الميليشيات غير المنظمة سواء كانوا من السنة أو الشيعة".

استشعر هؤلاء القادة المشاركون بالمقابلات أن الأحزاب السياسية والدول الأجنبية فقط من لديها القدرة على نزع سلاح الجماعات المسلحة، وأعربوا عن اعتقادهم بعدم وجود حافز لدى كليهما للقيام بذلك. انتقد زعيم عشائري شيعي قائلاً، "تنتمي الميليشيات إلى الاحزاب السياسية والدول المجاورة مثل إيران". فيما اقترح زعيم ديني في أربيل، "أعتقد أن جميع الأحزاب السياسية تتفق على ضرورة [نزع سلاح الميليشيات]، وينبغي أن تمر المسألة إلى البرلمان لسن قانون لتطبيق ذلك. بهذه الطريقة، سيكون على الميليشيات إطاعة القانون".

**4- عدم التأكيد على نظام الحصص للمناصب القيادية أو إلغائه.** حيث كان النظام المدرج في الدستور والذي يُبقي على المناصب العليا لطوائف معينة مصدراً مستمراً للإحباط لهؤلاء القادة. فالبعض يتذكر الفترة الزمنية قبل عام 2003 حيث لم تُؤخذ الطوائف في الاعتبار بشكل صريح عند اتخاذ قرار بشأن المناصب القيادية. وعلى وجه الخصوص، أعرب القادة السنة عن رغبتهم في الغاء نظام الحصص الذي ينظر إليه على أنه يرسخ الخلافات الطائفية بدلاً من حلها. وقال زعيم عشائري سني، "إن نظام الحصص في البلاد هو مسألة مستحدثة بالنسبة للعراقيين، وهي السبب وراء تدهور البلاد". ومع ذلك، يتنازع أيضاً العديد من القادة الشيعة ممن تمت مقابلتهم على منافع نظام الحصص. "علينا الابتعاد عن نظام الحصص لأنه يزيد من الاضطرابات في البلاد"، هذا ما أشار اليه احد قادة المظاهرات في البصرة "، مضيفاً " يتبع كلُّ منا طائفته، ولكن يجب على الشخص المسؤول ان لا يعطي الأولوية للطائفة. إذا كنت رئيس وزراء شيعي ... علي الاهتمام بإخوتي السنة ". وبالمثل، علق زعيم عشائري شيعي، " النظام البرلماني يعني نظام الحصص، ونظام الحصص يعني التقسيم، والتقسيم يعني الصراع".

على الرغم من أن هؤلاء القادة لا يرغبون بنظام تعيين القادة على أساس خلفياتهم العرقية أو الطائفية، فإن الكثير لا يدركون أن نظام الحصص يهدف الى حماية وضعهم ويحفظهم من هيمنة آراء الأغلبية. ونحن نتوقع أن تكون معرفة المواطن العادي عن الهدف من وراء مثل هذه الحصص ربما يكون اقل. مع الرغبة الشديدة بان تكون المناصب القيادية على أساس الجدارة، فان فكرة الاستغناء عن نظام الحصص يوضح الحاجة لاصدار كتيبات مواد او أقسام واضحة لتتقيف المواطنين عن الديمقراطية الدستورية في العراق. وينبغي ان تتناول هذه المواد: كيفية اتخاذ القرارات في الحكومة، وكيف يتم اختيار الموظفين المدنيين، وكيف تعمل البيروقراطية، وكيف يمثل القادة السياسيون مصالح جميع المواطنين، و أيضاً عن كيفية اعداد الدستور لحماية آراء أولئك الذين ليسوا من الأغلبية.

**5- مؤتمرات المصالحة القائمة على النتيجة.** شعر القادة المشاركون في المقابلات أن هناك حاجة الى عقد لقاءات مابين ممثلين عن مختلف المجموعات بـغية مناقشة حلول ملموسة للإنقسامات في البلاد، ولكن الامر يتوقف على إرادة الأطراف السياسية إما للعمل بإخلاص لخلق رؤية موحدة للمصالحة أو عرقلة المناقشة. في حين تم عقد العديد من المؤتمرات والمنتديات في العراق، شعر معظم القادة انها لم تسفر عن أي نتائج، وبدلاً من ذلك، أدت فقط الى مُشاحنات بين مُمثلي مختلف الأحزاب السياسية التي تعرضت للإكراه والتأثير من أطراف خارجية. هناك حاجة إلى نوع مختلف من المنتديات: منتدى يكون لديه هدف واضح للخروج بخارطة طريق تتضمن أهدافاً قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد، و التي تم تعريفها بوضوح.

وعلاوة على ذلك، اقترح القادة المشاركون في المقابلات، الذين يعتقدون الى حد كبير ان الأحزاب السياسية هي العقبة الأساسية أمام المصالحة، أن خارطة طريق مثل هذه تحتاج إلى أن تكون غير طائفية وتشمل استراتيجيات تُوضح كيفية الضغط على الأحزاب السياسية حتى تستمر في تحديد الأولويات وتنفيذ خارطة الطريق المتفق عليها. كما أشار احد قادة المظاهرات، على الأحزاب السياسية "ان تنزل الى الشوارع، تلتقي بالناس، وتعرف همومهم، وترد على ما طالبنا به في المظاهرات. عليهم أن يهتموا بالنازحين والأديان الأخرى، مثل المسيحيين واليزيديين. يجب عليهم أن يكونوا في الميدان من أجل ان يؤمن [العراقيون] أنهم يعملون حقاً من أجل المصالحة الوطنية".

6- مواجهة النفوذ الأجنبي بواسطة الوطنية والتعليم الذي يتجاوز الطائفية. إنتقد العديد من هؤلاء القادة التأثير المُقسّم للدول الأجنبية في العراق، ورأى البعض أن الكثير من هذا التأثير يأتي من خلال القنوات التلفزيونية الفضائية. في الوقت الذي سوف تستمر فيه المحطات الفضائية بأداء دور في المشهد السياسي العراقي، يمكن لقادة الحكومة إعداد استراتيجيات تواصل لبناء الثقة بين المجتمعات المحلية من خلال حملات التوعية.

نتوقع أن تكشف مسوحاتنا الكمية عن أن الرسائل التي تركز على السيطرة العراقية على الموارد والقرارات العراقية - "العراق للعراقيين" - ستكون قوية خصوصاً بسبب ان الشيعة والسنة متحدون في شعورهم أن الغرباء كان تأثيرهم في العراق سلبياً على الأغلب.